

وزارة الثروة السمكية ربع قرن من الانجازات وتجاوز التحديات



تؤكد الوثائق والسجلات التاريخية بأن إرتريا كانت تمتلك موارد بحرية متطورة في فترة الخمسينيات ، في تلك الفترة مختلف أدوات ووسائل صيد الأسماك ، ومؤسسات مختلفة أخذت طريقها إلى التطور ، مما ساعد على تحسين معيشة الشعب الأرتري عامة و سكان السواحل والجزر بشكل خاص ، لكن هذا الإتجاه إلى استغلال الموارد البحرية كلها وفي فترة الاستعمار الإثيوبي آل إلى خراب ودمار ، وكنتيجة لذلك تم تدمير البنية التحتية الخاصة بصيد الأسماك ، وتم تهيش المؤسسات العاملة فيه والتي كانت في بداياتها ، وهاجر صيادو الأسماك ، السفن والمراكب وأدوات الصيد هي الأخرى آلت إلى دمار ، وكل هذا أدى إلى تدهور إيرادات الموارد البحرية والسمكية ، .

بعد التحرير وفي نهاية عام 1991 تأسست وزارة الثروة السمكية مما فتح الباب لإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين ، وذلك باستغلال الموارد البحرية ، وكان من أهم أهدافها : تطوير البنية التحتية ، وتقديم خدمات سمكية جيدة للمواطنين ، وتصدير الفائض منه ، وتحسين الأحوال المعيشية لسكان المناطق الساحلية والجزر ، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي للبلاد عامة الخ .
وقد وضعت نصب عينيها الأهداف التالية : - التمهيد لخلق اقتصاد بحري قوى وضمن استمراريته

التخطيط لبرنامج التنمية الشاملة ومن ثم القيام بتطبيقه ومتابعته - العمل على تأمين الغذاء على مستوى الوطن وذلك بالاستفادة من المياه العذبة للمرتفعات

- تطوير ومتابعة البنية التحتية لصيد الأسماك وأدوات تنفيذ ذلك : - بإنشاء مراكز لصيد الأسماك - وخدمات التبريد (الثلج) وصيانة السفن و المراكب الخ...

- إدخال أدوات حديثة ومعاصرة .
- متابعة تطبيق برامج التنمية الخاصة بذلك ونتائجها .
- تطوير كل من القطاعين التقليدي والصناعي لصيد الأسماك .
- نشر مفهوم وثقافة التعاون والتنسيق بين الصيادين
- العمل على إدخال التكنولوجيا الحديثة وتطوير أساليب الصيد وحفظ السمك .
- تقديم الإستشارات الفنية والمهنية لهم .
- تقوية الكفاءة البشرية والمؤسسية .
- تطوير الزراعة السمكية البحرية فى المياه المالحة والعذبة .
- تحسين الإنتاجية وذلك بإنتاج الأسماك ذات القيمة الاقتصادية العالية .
- تأسيس قرى سكنية جديدة فى المناطق الساحلية لصيادى الأسماك .
- إدخال ثقافة غذائية تعتمد على السمك .

3-البرامج التى تم تنفيذها :

أ- تم بناء مراكز لتوزيع السمك ، فمنذ عام 1994- 2005 تمت صيانة مؤسسة توزيع السمك الموجودة فى أسمرأ لتلبية حاجة البلاد ومن ثم التصدير ، بالإضافة إلى أنه تم بناء سبعة نقاط أخرى لاستقبال السمك أربعة منها فى أسمرأ ، وفى كل من مصوع وعصب وطبعو تتمتع بالطاقة الكاملة (التخزين والحفظ والتوزيع ... الخ) ، و ثلاثة مراكز فى قلعلو وعدى وبرعسولى للإستقبال فقط والتوزيع المباشر .

- تم بناء مؤسسات لتطوير السوق المحلية فى كل من مصوع ، كرن ، مندفرا ، دقمرى ، فى عام 1994- 1995 بالإضافة إلى أربع مؤسسات أخرى خاصة . وفى عام 2007 أصبح السمك يباع فى جميع أنحاء البلاد بتشجيع ودعم من الحكومة .

- تم بناء مصنع مصوع لإنتاج الثلج ، واكمال الاستعدادات المالية والمهنية والفنية لينتج يوميا 50 طنا من الثلج ، وفى عام 2010 وفى المنطقة نفسها تم بناء مصنع لإنتاج الثلج من قبل فنيي الخدمات الاجتماعية ، ينتج فى اليوم 12طنا من الثلج المكسر ، وبشكل إجمالى إضافة إلى ما ينتج من الثلج فى مراكز توزيع السمك ما يقدر ب 155 طنا يتم إنتاجه يوميا .

- صيانة السفن والمراكب :

توجد فى كل من مصوع وعصب وطبعو مؤسسات المراكب الخاصة بصيد الأسماك ، تقدم خدماتها للصيادين التقليديين والمراكب الخاصة الأخرى ، ماعدا الاثنين الأخرين الموجودتين فى طبعو واللذان تنشطان فى صناعة المراكب ، فمثلا فى عام 1997 تم بناء 4 قوارب من الفبير 15 من السفن الخشبية ، بالإضافة إلى أن بعض المؤسسات الخاصة تنشط فى صيانة المراكب ومحركاتها .

يتم صيد الأسماك بطريقتين ، إحداها تقليدية ، يتم الصيد فيها بسفن ومراكب صغيرة وبأساليب تقليدية ، والأخرى شبه صناعية ويتم صيد الأسماك فيها بمراكب متطورة وبأساليب أكثر تطورا ،

بالنسبة لصيد السمك بالطريقة التقليدية، يمتلك صيادو السمك التقليديون ما مجموعه 796 من المراكب والقوارب التي تنشط في صيد السمك التقليدي، وفي إقليم شمال البحر الأحمر يوجد حوالي 1350 من صيادي الأسماك التقليديين، بعضهم ينضوي تحت جمعية صيادي الأسماك، وفي جنوب البحر الأحمر يوجد حوالي 1950 منهم 467 ينضون تحت جمعية صيادي الأسماك، أي ما مجموعه 3300 من صيادي الأسماك يتوزعون في 37 منطقة ساحلية وجزيرة، في الإقليمين منهم حوالي 1150 صيادا ينضون تحت جمعية صيادي الأسماك ويمتلكون 800 من القوارب والمراكب، وهذا معناه أن عملية تجميعهم تسير بشكل متواصل.

القروض وخدمات التأهيل :-

بدأ برنامج القروض للصيادين منذ العام 1994 بتقديم مساعدات عينية ومالية . - ولحل مشاكل الصيادين إعطاء الدروس والإستشارات تسير بشكل متواصل أيضا . ففي مركز التأهيل بحرقيقو تقدم دروس حول أساليب صيد السمك وأحوال البحر وقيادة المراكب وصناعتها وحفظ الأسماك..... الخ . تم تأهيل حوالي 689 حتى الآن ، 56% منهم صيادين تقليديين و44% منهم أعضاء في وزارة الثروة السمكية ،

و- صيد الأسماك الحديث (الصناعي) : خلال العشرين عاما الماضية بعض مؤسسات الصيد من الخارج كانت تشترك معنا، وكانت تدفع تلك المراكب 20% مقابل ما تجده من أرباح، في عام 1997 بدأنا الانتقال من الصيد التقليدي إلى شبه الصناعي، في العام 1997، 4.5 مليون دولار تم استثمارها من قبل شركة (حرينا) لصناعة القوارب والمراكب بأطوال 11، 18 متر، فبدأنا عملية الصيد شبه الصناعي، ومن زوات 11متر (فيير)، ولكن الآن كلها أصبحت خارج العمل إلا فيير بطول 18متر، تعمل حتى الآن وبحالة جيدة . منذ عام 2000 تم جلب مراكب من الخارج إما بالإيجار أو بالتوكيل، ولكن هذا الأسلوب لم يكن مفيدا لذلك توقف، الحكومة الأترتية استثمرت 15 مليون يورو منذ عام 2005 في شراء المراكب وسفن الصيد، ثمانية منها كانت من زوات الأطوال 30متر - مراكب الحديد جلبها الصيادون من إيطاليا، وتوجد الآن في ملكية مؤسسة صيد السمك الأترتية

تطوير الزراعة السمكية :

بدأت في فترة الكفاح المسلح كفكرة فقط، وبعد الاستقلال 1998 بدأت بعشرين مليون دولار، في حوالي 600 هكتار من الزراعة البحرية، لكنها توقفت في عام 2004، لأسباب إدارية وفنية . الحكومة كانت ولا زالت تعمل على أن يستفيد سكان المناطق الساحلية والجزر من الزراعة السمكية وتربية الدجاج، وفي هذا الخصوص جرت عمليات مسح لتحديد صلاحية هذا الأسلوب، في عام 2010 . أما زراعة السمك في المياه العذبة، بدأت في فترة الخمسينيات في فترة الاستعمار الإيطالي، وانقطعت في فترة الاستعمار الإثيوبي، وبعد الاستقلال بدأت الوزارة زراعة السمك في المياه العذبة، وبالتحديد بدأ العمل في عام 1993 بمنطقة (ماى سروا) وجرت عملية مسح وبحوث لمعرفة مدى تكاثر السمك في المنطقة، حيث تم

تخصيص مبنى لهذا الغرض ، وفي كل الأقاليم تأسست فروع له ، وبعد إجراء الدراسات اللازمة تم بنا خزانات فى كل من أقاليم ، الجنوبى ، عنسبا ، قاش- بركا ، الأوسط الخ ، أى أنه تم بناء ما مجموعه 40 خزانا ، وعمل على تعريف السكان المتواجدين فى ضواحي تلك الخزانات بكيفية طبخ وأكل السمك حيث قدمت لهم دروس وارشادات بهذا الخصوص .

- **التحديات :** خلال العشرين عاما الماضية كانت أهم التحديات التى واجهت وزارة الثروة البحرية كالتالى : - الأدوات المستخدمة خاصة السفن والمراكب كانت قديمة وصغيرة الحجم ، فى قطاع الصيد التقليدى ، - نقص خدمات الصيانة وقطع الغيار .
- - عدم وجود طلب لمنتجاتنا فى السوق المحلية ، - نقص إنتاج الثلج ، نقص وغلاء المواد الاستهلاكية كالطعام مثلا ، - التأخير فى مواعيد العمل والتوزيع .
- - تخلف الوسائل المستخدمة

- **5- برنامج العمل المستقبلى :** - تأهيل القوى البشرية يأتى فى المقدمة (فنيا وإداريا ، بنية تحتية متطورة ، واستخدام التكنولوجيا الخ) بدون وجود الكادر البشرى المؤهل لامتحنى له ، وتطوير القدرات الصناعية لصيد الأسماك ، -تقوية ورش صيانة السفن والقوارب فى الساحل والجزر ، تأسيس قرية فى الجزء الشمالى من المناطق الساحلية لتمكين الصيادين من مزاولة نشاطات الصيد فيها ، تقوية القطاع التقليدى لصيد الأسماك وذلك ب :
- - إدخال أدوات الصيد المتطورة - خلق أرضية للصيادين للإعتماد على أنفسهم فى المستقبل ،
- - مواصلة خدمات الاستشارة وإعطاء الدروس .
- - إتباع الأساليب التى تؤدى إلى زيادة الإنتاجية ، تطوير الوعى الاجتماعى بأهمية الزراعة البحرية . - تطوير مراكز توزيع السمك الموجودة بإكمال النواقص وإنشاء أخرى جديدة .
- - إكمال بناء وصيانة مراكز توزيع الأسماك الموجودة فى كل من دهلك وأرافيلى ووقيرو .
- - العمل على إنتاج الأعلاف الحيوانية إنطلاقا من البحر .
- - إدخال الزراعة البحرية سواءا للمياه العذبة أو المالحة بالإعتماد على المجتمعات المحلية ، - بناء مصانع إضافية للثلج .

- **قسم المتابعة لخدمات الثروة البحرية**

يهتم بالمحافظة على الحياة البحرية وضمان صحة البيئة البحرية للمناطق الساحلية والجزر تعتبر واحدة من أهم أهداف وزارة الثروة البحرية ، لذا يجب أن تسير عملية الصيد بطريقة تضمن سلامة واستمرارية الأرباح من غير أن تتسبب فى تدمير الحياة البحرية . قبل الاستقلال كانت تسير عمليات الصيد من غير توجيه وبشكل عشوائى مما أدى إلى تلوث الحياة البحرية واستغلال غير مضمون للموارد البحرية ، مما جعل سكان السواحل والمدن يعانون من تلك الأوضاع كثيرا ، وبعد الاستقلال بدأت برامج تعطى الأولوية لإستقرار السكان وتحسين حياتهم المعيشية ،

ومن ثم تمت عملية تأسيس الإدارات المحلية فى تلك المناطق لمساعدتهم عن قرب فيما ذكرنا سابقا . ففى عام 1998 وبالإستفادة من الخبرات السابقة المتراكمة تم سن بعض القوانين للعمل ووسائل متابعة تنفيذها .

- **أهداف وواجبات القسم :** - تأسيس إدارة للتأكيد على التوزيع العادل للثروات الطبيعية بين المواطنين ، - متابعة تنفيذ القوانين الخاصة بالثروة البحرية ، - المصادقة على الإتفاقيات مع المستثمرين من الداخل والخارج ، - متابعة ومراقبة الصيد البحرى ، - سن القوانين الخاصة بمنح التراخيص وجباية الضرائب لمصلحة الحكومة ، - تقديم خدمات الأسماك ذات القيمة العالية والمواصفات العالمية ، - تقديم الإحصائيات وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة للموارد البحرية ، - إعطاء المعلومات الضرورية لأصحاب المشاريع فى المناطق الساحلية والجزر .

3- البرامج التى تم تنفيذها : قسم المتابعة والخدمات وخلال العشرين عاما الماضية قام بالأعمال التالية : أ- تم سن القوانين لضمان الإدارة الكفاءة لصيد الأسماك وحفظ مياه البحر وصحة المناطق الساحلية والجزر ، خرج الإعلان رقم 98/104 وكذلك المادة رقم 98/105 الخاصة بجودة إنتاج الأسماك .

ب- منح التراخيص لصيادى الأسماك : تختلف التراخيص التى تمنح للصيادين بين أصحاب السفن والمراكب الصغيرة والكبيرة ، كما أنها تمنح للصيادين التقليديين والصناعيين على حد سواء ، وكذلك تختلف بين العاملين فى داخل الوطن وخارجه ، فتم إعطاء التراخيص: - للصيادين الذين ينشطون فى صيد الأسماك ، - عدد التراخيص التى منحت من عام 1996- 2010 ، - الأسماك التى تم صيدها ، - إنتاج الأسماك 1990- 1992 إنتاج بالمراكب التقليدية ، - إنتاج السمك بواسطة الصيادين الصناعيين ، جملة ما صيد بواسطة الصيادين التقليديين والصناعيين ، - الإنتاج السنوى للسمك ، - ج- تصدير إنتاج الأسماك : - تصدير إنتاج الأسماك 1997- 2010 . ، - ماصدرته المراكب التقليدية ، - ماصدرته المراكب الصناعية ،

د- **جملة ماتم تصديره من إنتاج السمك ، - متابعة جودة الأسماك**
بدءا من العام 1995 ، النشاطات الخاصة بمتابعة جودة الأسماك ، ظلت جارية ، وخاصة بعد عام 1998 سواءا للإستهلاك المحلى أو للتصدير ، وذلك بملى إستثمارات لتنفيذ الأوامر الصادرة من قبل مؤسسات توزيع وإنتاج الأسماك ، كما تم إنشاء محلات لإنتاج الثلج ولازال مستمرا ، - تم إنشاء مختبر لفحص ومراقبة الجودة ، وذلك حسب القرار الصادر من وزارة الثروة البحرية عام 2001 ، والذى يحمل المسؤولية القانونية للقائمين عليه ، وذلك لإستيفاء المواصفات العالمية لإنتاج السمك ، مع إجراء البحوث الخاصة بجودة الإنتاج قبل نزوله إلى الأسواق ،

- تحديد الكمية التى يجب أن تصطاد من السمك سنويا ، وحسب الدراسات التى أجريت من قبل الخبراء فى أوقات مختلفة ، (1956، 1971، 1981) ما يتراوح بين 36.000- 79.500 طن يمكن اصطيادها كل عام ، وفى عام 1997 جرت اختبارات فى مجموعتين من السمك التى تعيش على سطح الماء والتى تعيش فى داخل الماء (

أشارت إلى أنه يمكن إنتاج حوالى 54.000 طن فى العام . وبمتابعة الإنتاجية منذ عام 1992- 2010 فبواسطة الصيادين التقليديين تم صيد 19.777 وبواسطة الصيادين الصناعيين تم اصطياد 66.779 طن من الأسماك ، أى ما إجماله 86.556 طنا تم

اصطياده خلال 18 عام . منذ عام 1997-2010 تم تصدير إنتاج السمك إلى مختلف الدول ، بواسطة الصيادين التقليديين صدر حوالى 9.072.709 طنا ، وبواسطة الصناعيين تم تصدير 51.551.588 طنا ، أى ما إجماله 60.624.297 طنا تم تصديرها إلى الخارج .

- البحوث والدراسات :بين 2004-2007 جرت عملية البحوث والدراسات بشكل واسع ، بهدف معرفة مدى استيفاء الحياة البحرية الموجودة فى الجزر والساحل الأتررى للمواصفات العالمية، ووسائل حفظ الأسماك وتأكيد استمراريتها..... الخ . وكانت النتائج كالتالى :- يوجد أكثر من 220 من الزهور البحرية تصنف فى أربع أسرة نباتية ،
- يوجد حوالى 11 نوعا من الأعشاب البحرية ، - يوجد حوالى 600 من الأسماك الفقارية ، - يوجد 5 نوع من الأسماك (أبو قدح) ، و 25 نوع من الأسماك الثدييات ، فى 256 جزيرة يوجد حوالى 122 من الطيور البحرية تصنف إلى 35 أسرة .

- تطوير الشواطئ : لجعل الشواطئ مصدر رزق لكل من سكان السواحل والجزر ، وجذابة للأجانب فإنه يمكن الاستفادة منها فى تغيير حياة الترحال للسكان فى الصيف باستثمار الشواطئ ، وللمحافظة على الغابات فى الشواطئ الممتدة حوالى 20 هكتارا تمت عملية إعادة التشجير فى الأماكن الخالية منها .
- إيجاد الإدارة القادرة على المحافظة على البيئة البحرية عند ممارسة النشاطات الخاصة بالصيد أو غيرها ، و صدر قرار فى هذا الخصوص عام 2006 ، كما أن هذا القرار يوضح الحدود بين المناطق الإدارية فى مياه البحر

- التحديات : خلال العشرين عاما الماضية واجه هذا القسم مجموعة من التحديات :- نقص الكفاءات وسط الصيادين التقليديين واتباعهم أساليب متخلفة فى الصيد .
- استفحال الصيد غير القانونى ، -مشكلة جودة السمك للتصدير والاستهلاك
- القدرة على إجراء الدراسات اللازمة ،
- برامج المستقبل : إضافة إلى ما يقوم به القسم من أعمال سيحاول القيام بالآتى :
- التأكيد على تطبيق القوانين الخاصة بضمان جودة إنتاجية الأسماك
- تقوية عمليات متابعة ومراقبة الثروات البحرية ، تخفيض نسبة الصيد غير القانونى . - تقوية العلاقات بين المجموعات العاملة وبين الشركاء أيضا ،
- تاهيل القوى البشرية العاملة ، - تشجيع الاستثمار فى الثروات البحرية .
- زيادة الإنتاجية وتأكيد استمراريته ، - إدخال نظام تبادل المعلومات ، -
- تنفيذ الخطة الخاصة بإعادة تشجير الشواطئ حول كل من طبعو وعدى وبر عسولى .

قسم تطوير القوى البشرية

خلال العشرين عاما الماضية الاستثمار فى القوى البشرية شكل واحدا من أهم البرامج التى قام بها القسم ، وذلك لملئ الفراغ فى الموارد البشرية فى الداخل والخارج ، وفى مختلف الدرجات والمهن تم تأهيل ولازال يؤهل الكثير من الكوادر ، فى مركز التأهيل

المهني بحرقيقو ، جامعة أسمرأ ، وكلية تكنولوجيا علوم البحار بمصوع ، وأيضا بإرسالهم إلى الخارج لفترات قصيرة وطويلة .

- أهداف القسم : الهدف الرئيسي هو إيجاد الكادر البشرى المؤهل الذى يمكننا من استغلال ثروات البلاد البحرية ، وكذلك لملئ الفراغ فى الكادر البشرى .

- البرامج التى تم إنجازها : تطوير القوى البشرية تم بإتجاهين :

أ- فى مركز التدريب المهني بحرقيقو والذى تأسس عام 1994 ، من وقت لآخر تعقد دورات تأهيلية ولازالت ، 1995-2009 قدم المركز دورات تأهيلية فى مختلف التخصصات ، مثل قيادة القوارب ، الأساليب الصحيحة لصيد الأسماك ، الصيانة الأولية لسفن ومراكب الصيد ، مسك الحسابات ، الزراعة السمكية ... الخ .

تم حتى الآن تأهيل صيادى الأسماك القدماء والجدد على حد سواء ، والأعضاء العاملين بالوزارة ، ما مجموعهم ، 773 مواطنا .

ب- لعبت جامعة أسمرأ : دورا كبيرا فى تأهيل عدد من المواطنين ، عام 1991 – 2006 وقبل تخرجهم أهلت عددا فى مجال الحياة البحرية والسمكية قبل حصولهم على درجة البكالوريوس فى التخصص المذكور ، وفى عام 1994-2002 درست الجامعة دفعات بشكل منتظم ، فى عام 2007 خرج هذا القسم 151 بدرجة البكالوريوس (7% منهم إناث) 12 طالبة ، وبعد التخرج تم توزيعهم فى مؤسسة السمك الوطنية ووزارة الثروة السمكية .

ج- كلية تكنولوجيا علوم البحار : (2005-2011) ، برعاية كل من وزارة التعليم ووزارة الثروة السمكية تأسست عام 2005 فى مصوع ، لإستغلال الموارد البحرية بالاعتماد على العلوم والتكنولوجيا والدراسات والبحوث ، لابد من إيجاد الكادر البشرى ، فى العام الأكاديمي 2005 تم تخريج 5 طالب بدرجة البكالوريوس و6 بدرجة الدبلوم ، وفى السنة الأكاديمية 2003 استقبلت الكلية 1112 طالب وطالبة ، 777 فى قسم الدبلوم و 935 فى قسم البكالوريوس ، % 14 منهم إناث ، وفى الأعوام السابقة خرجت الكلية 4 دفعات فتخرج 238 بدرجة البكالوريوس ، و543 بدرجة الدبلوم ، العدد الكلى للخريجين هو 781 طالب وطالبة ، وفى الوقت الحاضر 696 طالب وطالبة يواصلون دراستهم ، 105 منهم إناث بدرجتى البكالوريوس والدبلوم ، فى العام الدراسى 2004-2005 بدأت الكلية تدريس تخصص إنتاج السمك (هاتور) لأهميته التجارية

مؤسسة إنتاج الأسماك):

تتابع وزارة الثروة البحرية النشاطات التجارية بدءا من صيد الأسماك ، وحتى مرحلة البيع فى السوق ، وفى هذا السياق سمح للمؤسسات الخاصة بلعب دورهن ، وفى السنوات ال10 الأولى من الاستقلال ، المؤسسات التى كانت تنضوى تحت وزارة الثروة البحرية هى نفسها شكلت الأساس لقيام المؤسسة الوطنية للسمك فيما بعد ، 2001-2003 وبشكل مؤقت كانت هذه المؤسسات تحت القوات البحرية ، وبإنضمام كل هذه المؤسسات ، نشأت المؤسسة الوطنية لإنتاج السمك .

من بينها :- شركة صيد السمك (بيلول) ، - مؤسسة تسويق السمك (ارى فيش) ،

- شركة المنتجات البحرية (عصب) ، شركة المنتجات البحرية (أسمرأ) ، -
صيانة المراكب (مصوع) ، - ورشة تصليح وصيانة المراكب والسفن)

- عصب) ، شركة التبريد (رفكو) ، - مصنع الثلج (مصوع) ، - مركز الغطس إرتريا ، - مؤسسة أربريل ، - شركة بناء المراكب وسفن الصيد (حرينا) ، المؤسسة الوطنية لإنتاج الأسماك تنقسم إلى جزئين ، قسم إنتاج الأسماك ، وقسم العمليات والتوزيع .
- تعمل المؤسسة الوطنية لإنتاج الأسماك على تجميع كل المؤسسات التي تنشط في مجال صيد الأسماك في بوتقة واحدة ، - مساعدة هذه المؤسسات بالأرباح للقيام بأعمال تدفع اقتصاد البلاد إلى الأمام ،
- تنسيق وتطوير القوى البشرية العاملة في هذه المؤسسات.

- البرامج التي تم إنجازها : المؤسسات التي تم بناؤها خلال ال20 عاما

الماضية

- تأسست مؤسسة تصليح وصيانة المراكب والسفن (مصوع) عام 1994 ، وكانت تقوم منذ ذلك الوقت بصيد الأسماك تحت إشراف وزارة الثروة البحرية ، نشطت في صيانة المراكب والجلبات لمؤسسة بيلول ومراكب صيد مملوكة لأصحاب الصيد التقليدي. - في الأعوام الماضية قامت أيضا بصيانة المراكب والقوارب الخشبية ، - تقدم الشركة الوطنية لإنتاج الأسماك أيضا خدمات فنية لصيادي الأسماك ،
- ب- شركة بيلول بدأت في عام 1999 في صناعة المراكب وسفن الصيد ، حيث بنت مراكب طولها 16، و11 مترا تتوفر فيها مختلف وسائل الصيد ، ولكن عدد 13 منها أصبحت خارج العمل في عام 2003 والباقية أيضا لم تكن على ما يرام . في عام 2000 تم بناء سفن ومراكب بطول 18 مترا وبمواصفات حديثة ، وبها مختلف لوازم الصيد ، إلا أنها ومع مرور الوقت أصبحت بلا فائدة لعدم وجود قطع الغيار ، في عام 2006/2005 تم جلب سفن ومراكب بطول 30مترا ومواصفات حديثة مصنوعة من الحديد ، وبكامل عدتها لصيد الأسماك ، ولكن لكثرة نفقاتها لم تقم بأعمال تذكر حتى الآن .- كما تقدم المؤسسة خدمات للصيادين التقليديين مثل الثلج والمصاريفالخ .
- ج- نوعية السمك الذي يجب اصطياده : في مؤسسة بيلول يتم اصطياد السمك كالتالي: - الأسماك التي تعيش في المياه الضحلة في أطراف البحر مثل الشرامب والقامبريالخ- الأسماك التي تعيش وسط البحر مثل كون ، جاكالخ
- الأسماك التي تعيش في الحيز المرجاني من مياه البحر ، - الأسماك الصغيرة في وسط البحر مثل الساردين .
- توجد تحت مؤسسة بيلول مختلف سفن ومراكب الصيد ، تتبع أساليب متعددة في الصيد ، وعلى ضوء مدى تطور الأساليب التي تتبعها ونوعية السمك الذي تصيده ، و الإنتاجية السنوية تتحدد كفاءتها ، أماشروط الكفاءة فهي كالتالي :

- 1- القدرة على تجهيز وتوزيع السمك ، القدرة على تجهيز وتوزيع السمك واحدة من أهم الشروط ، فهناك أربع مؤسسات لتجهيز السمك ، وثلاثة مراكز لتوزيعه فى كل من قلعلو وعدى وبرعسولى ومصنع واحد للتلج .
- 2- الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات : النشاطات الكاملة للمؤسسات أعلاه وقدراتها الإنتاجية خلال العشرين عاما الماضية هي كالتالى :-
- السمك الكامل (الطازج) ، - السمك الكامل (المثلج) ، - السمك المثلج (قامبر) - السمك المجفف (سمك للزينة) ،
- 3- توزيع الإنتاج البحرى : خلال العشرين عاما الماضية تم توزيع ولا زال من مختلف أنواع الإنتاج البحرى فى الداخل والخارج .
- أ- فى داخل الوطن : فى السنوات الأولى للاستقلال توزيع الإنتاج البحرى لم يتجاوز إقليمى شمال وجنوب البحر الأحمر والإقليم الأوسط ، ولتجاوز هذا القصور عملت الشركة على إيجاد سيارات لنقل الإنتاجية وفتحت مراكز لتوزيع وبيع السمك فى كل الأقاليم ، وبهذا أصبح فى كل إقليم مراكز لبيع الإنتاج البحرى ، وفى متناول كل مواطن .
- تصدير الإنتاج البحرى فى خارج البلاد إلى كل من مصر والسعودية واليمن والكويت ولبنان وغيرها ، وإلى الشرق الأقصى (تايوان - اليابان - الصين الخ) وإلى أوروبا (بريطانيا- هولاندا- إيطاليا الخ) وجلب العملة الصعبة
- المشاكل الفنية خاصة فى محطات التبريد ، - محدودية إنتاجية الثلج مما يعرض الإنتاجية للتلغ مما يتسبب فى إغلاق مصانع الثلج ، التكلفة العالية للإنتاجية ، قلة إنتاجية السمك على ضوء الجودة والكثرة ، - قلة الكادر البشرى المؤهل .

- برنامج المستقبل :-

- تطوير مهنة صيد السمك ، وتمكين مؤسسات التسويق فى طبعو وعصب من القيام بواجباتها زيادة الإنتاجية الموزعة فى الداخل
- زيادة الكمية المصدرة إلى الخارج للحصول على العملة الصعبة ، وفتح مراكز لتوزيع السمك فى مناطق شمال مصوع لتعطى خدمات لصيادى الأسماك
- ٥- إجراء الدراسات والبحوث لمعرفة أفضل الأرباح . و- تأكيد كفاءة المؤسسات الموجودة وفتح أخرى تستوفى المواصفات العالمية .

- 6- مشروعات الملح فى كل من مصوع وعصب :

- الملح ارتبط بحياة البشر منذ القدم ، وتخيرنا سجلات التاريخ ، بأن إنتاج الملح بدأ فى الصين على يد أحد ملوكها (يو) عام 2000 ق م ،
- وفى عالمنا المعاصر يتم إنتاج سنويا حوالى 180-200 طنا من الملح ،
- الشعب الأترى عرف إنتاجه وإن لم يكن بأساليب متطورة منذ القدم ، إلا أن إنتاجه بشكل حديث تم فى عهد الاستعمار الايطالى، مصنع الملح بمصوع بدأ

إنتاج الملح فيه 1907 بإثنين من الرأساليين الإيطاليين، وواصل في فترة الاستعمار الإثيوبي ، إلا أن الدرق صادره ، وبعد الاستقلال رجع المصنع إلى ملكية أصحابه ، أما مصنع الملح فى عصب بدأ عام 1912 ، على يد أحد الإيطاليين (سنيورى أدريانو) وواصل عمله حتى عام 1941 ، فى عام 1942 توقف عن العمل ، فى عام 1952 استلمه أحد الفرنسيين ، وأدخل فيه معدات حديثة واصل إنتاجه حتى عام 1972 ، 1972-1991 رجع إلى كامل إنتاجيته .

- إنتاج الملح بمصوع

- صيانة المباني التى تم تدميرها على يد المستعمرين ، وبناء مبان جديدة كان واحدا من مجالات العمل خلال ال20 عاما الماضية ، وبالتالي تم إنفاق أكثر من 10.143.709 نقفة لهذا الغرض ، 1.506.494 نقفة تم إنفاقها لتحديث مزارع الملح . فى عام 1993 أجرت وزارة الصحة دراسات لمعرفة مدى توفر مادة (اليود) فى الملح فوجدت أن اليود ينقص بنسبة 82% ، ونسبة مرض الغضروف الذى يتسبب فيه نقصها وصلت إلى 23% فقامت مؤسسة إنتاج الملح بإضافة مادة اليود فى الملح ، فى عام 1995 تم خلط اليود بالملح .
- أجرت وزارة الصحة الدراسة مرة أخرى فى عام 1998 فزادت نسبة اليود فى الملح ب83% والإصابة بمرض الغضروف ظلت على حالها 23% وهذا كان نجاحا كبيرا بالنسبة لإنتاج الملح فى إرتريا ، فى فترة الدرق كان يباع الملح غير النظيف ، فى عام 1995 تم إنشاء آلة لغسل الملح بمبلغ 13.514.412 نقفة وبدأت عملها وكننتيجة لذلك ارتفعت نسبة الصوديوم من 95% إلى 97% حيث تنظف 80 طنا فى الساعة ،
- فى عام 2003 تم إنشاء مصفاة لتنقية الملح وبدأت عملها ، - 6 شاحنات كبيرة مستعدة دائما لنقل الإنتاج ، - 7.5 طنا من الملح هى حمولتها ، والتي تجر بالتراكترات موجودة فى محل العمل دائما . - 40 عربة تدفع بواسطة اليد موجودة فى مكان العمل ، - من وقت لآخر يتم تأهيل مجموعة من العاملين ، حاليا تم تأهيل 116 من العاملين ، - المؤسسة أمنت فرص عمل لحوالى 40 فردا حتى الآن . _ تمت زيادة الإنتاج بحيث تصل إلى حمولة سفينة كاملة ، - عمليات إنتاج الملح من عام 1992-2010 حوالى 352.830 طنا من الملح تم إنتاجه ، 232.458 طنا بيع داخل البلاد والباقي 120.372 تم تصديره إلى الخارج ،
- إنتاج الملح بعصب خلال ال10 أعوام من الاستقلال
- بيع الملح : فى عام 1991 بعد التحرير صارت المؤسسة حكومية .
- هذه المؤسسة أدخلت أساليب جديدة فى العمل . بإدخال آلة خلط اليود بالملح عملت على مضاعفة إنتاجها من حيث الجودة والكمية ، - تم إنشاء مختبر حديث لمراقبة الجودة للتأكد من محتوى ما ينتج ، و تلبية طلبات السوق . - تمشيا مع الآلات الجديدة تم إنشاء البنية التحتية اللازمة .

- تم تبديل الآلات القديمة لتنقية مياه البحر بأخرى حديثة ،
- الدخل السنوى لهذه المؤسسة يصل إلى 150.000 طنا ، - منذ عام 1991 إلى عام 2000 مؤسسة عصب أنتجت ما مجموعه 924.118 طنا من الملح .
- من التحديات : عدم وجود منافسين أقوياء كما هو الحال في كينيا والأردن ... الخ .
- تأثير رياح الخماسين على الملح - غلاء أسعار الإنتاج والترحيل ،- إنتاج غير متكامل الجودة أحيانا ،
- **برنامج المستقبل** : أ- إنتاج الملح بمصوع : - إجراء دراسات للأسواق - إدخال آلات حديثة ، - تحسين جودة ونظافة الملح الموجود لبيعه في الداخل والخارج ، - إدخال أساليب تؤدي إلى زيادة الدخل وتخفيض الإنفاق ، - تحسين النظام الإدارى للمؤسسة بشكل مستمر ، - تشجيع وتأهيل العاملين بشكل مستمر ،- توسيع وتجديد وصيانة مزارع الملح ، - مساعدة المنتجين للملح في القطاع الخاص ،- مواصلة خلط اليود مع الملح وبيعه للشعب .
- ب- إنتاج الملح بعصب : جودة الملح تتوقف على وجود الصوديوم الكلورايد فى الكيلو ، وهذا يتأكد من خلال نظافة الملح ، واحتوائه على كميات كافية من المادة المذكورة كبرنامج مستقبلى يجب اتباعه بدقة ،
- إنتاج الملح المطلوب صناعيا من غير تعبئته بالأطنان باعتباره مربح ، ويتم حمله بواسطة سفن .